

خسائر دراماتيكية وانعطاف نحو الأسوأ لجميع أسواق المنطقة

«الوطني للاستثمار»: «كورونا» يدخل الأسواق العالمية في حالة من الذعر

■ عائدات
سندات الخزانة
تهبط لمستويات
قياسية والعائد
على سندات
العامين إلى 0.23
في المئة ولمدة
10 سنوات عند
0.62 في المئة



الأسواق العالمية تشهد تهديدات كبيرة



رسم بياني توضيحي

والربع الأول على التوالي. وتصدر مؤشر سوق دبي المالي العام ومؤشر أبو ظبي ADX العام قائمة المتراجعين بنسبة 31.6% و23.8% للشهر على التوالي. تلاه مؤشر بورصة الكويت حيث تراجع مؤشر السوق العام بنسبة 20.6%، ومؤشر السوق الأول بنسبة 22.8% من ناحية أخرى، سجل مؤشر الأسهم البحرينية ومؤشر MSM 30 العماني خسائر بنسبة 18.7% و16.5% على التوالي، في حين انخفض مؤشر بورصة قطر بنسبة 13.5%. أما باقي الأسواق العربية الرئيسية ففقد تراجع مؤشر EGX 30 للصري بنسبة 32.6%.

والذي نجم عن انهيار اتفاقية خفض الإنتاج لمجموعة أوبك والدول المشاركة. ونفاقم انهيار أسعار النفط بشكل أكبر بسبب مخاوف من انخفاض كبير في الطلب على النفط في أعقاب الانخفاض العالمي في أنشطة النقل مع لجوء العديد من البلدان إلى عمليات إغلاق كاملة في محاولة لوقف انتشار الوباء. وخسر مؤشر SP GCC المركب للأسواق الخليجية 17.7% خلال مارس، ليضاف خسائره في الربع الأول إلى 24.8%، في حين سجل مؤشر SP Pan Arab العربي انخفاضات بنسبة 18.6% و24.8% لشهر مارس

وفي الأسواق الناشئة، ذكر التقرير أنها شهدت تراجع أكثر حدة بشكل عام خاصة خارج آسيا. وانخفض مؤشر MSCI EM بنسبة 15.6% خلال الشهر و23.9% للربع الأول. في حين انخفض مؤشر MSCI Asia (ماعدا اليابان) بنسبة 12.2% في مارس و18.6% خلال الربع الأول. وأسواق الخليج.. خسائر فادحة وفي دول مجلس التعاون الخليجي، قال التقرير انها اسواق الاسهم تكبدت خسائر فادحة بسبب التداعيات العالمية الناجمة عن جائحة الفيروس التاجي المستجد بالإضافة إلى الانخفاض حدة

العالمية حيث كانت كل من إيطاليا وإسبانيا وفرنسا وألمانيا في مركز جائحة الفيروس التاجي المستجد. وقد كان خطر السقوط في جميع أنحاء العالم، بما في ذلك الحظر الذي فرضته الولايات المتحدة على الرحلات القادمة من أوروبا، بالإضافة إلى الاستجابة الخيئة لأمال المستثمرين من البنك المركزي الأوروبي. قد دفع الأسواق الأوروبية إلى مزيد من الانخفاض خلال الشهر، حيث تراجع مؤشر Stoxx Europe 600 بنسبة 14.8% لينتهي الربع الأول من العام بانخفاض 23.0%. الأسواق الناشئة.. تراجع أكثر حدة

الاقتصادي الأمريكية قال التقرير أنه علاوة على برنامج التيسير النقدي وضعت حكومة الولايات المتحدة اللامسات الأخيرة على حزمة التحفيز الاقتصادي التي تعد الأكبر في تاريخ الولايات المتحدة بقيمة 2 تريليون دولار من شأنها أن توفر للاقتصاد كمية هائلة من الغروض والإعفاءات الضريبية والمدفوعات المباشرة للشركات الكبيرة والصغيرة والأفراد. أسواق أوروبا.. مزيد من الانخفاض وأشار التقرير إلى أسواق أوروبا التي لم تكن الصورة فيها أفضل عن باقي الأسواق

الأول. سارعت البنوك المركزية والحكومات إلى اتخاذ تدابير من شأنها أن توفر الدعم لاقتصاداتها وسط مخاوف من ركود اقتصادي عالمي عميق. فخفض الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي الفائدة بمقدار 50 نقطة أساس إلى نطاق 1.0-1.25% ثم بنقطة مئوية كاملة إلى نطاق 0.0-0.25% في اجتماعين طارئين في 3 مارس و15 مارس. كما أعلن عن برنامج تيسير نقدي ضخم يتضمن برنامجاً غير محدود لشراء الأصول، وبرنامج إقراض للشركات، ولأول مرة، برنامج لشراء سندات الشركات. حزمة التحفيز الاقتصادي وحصول حزمة التحفيز

العائد على سندات العامين إلى 0.23% في آخر مارس منخفضاً من 0.86% في نهاية فبراير، بينما انخفض العائد لمدة 10 سنوات عند 0.62% منخفضاً من 1.13% خلال نفس الفترة. خسائر فادحة للأسواق العالمية وقال التقرير أن الأسواق في جميع أنحاء العالم سجلت خسائر كبيرة حيث انخفض مؤشر MSCI AC العالمي بنسبة 13.7% في مارس ليصل إجمالي تراجعته خلال الفصل الأول من العام إلى 21.7%. في حين شهد مؤشر MSCI EAFE انخفاضاً بنسبة 13.8% للشهر و23.4% للربع

قالت شركة الوطني للاستثمار أن الأسواق العالمية دخلت في حالة من الذعر بسبب جائحة فيروس كورونا، كوفيد 19، الذي يجتاح العالم، خاصة مع انتقال مركز الوباء إلى الولايات المتحدة الآن بعد أوروبا، حيث بدأ العدد الإجمالي للحالات المؤكدة على مستوى العالم يقترب جداً من مليون حالة مع أكثر من 50 ألف حالة وفاة. وذكر التقرير الخاص برصد حركة أسواق المنطقة والعالم أنه من المتوقع أن تبلغ العنوى ثروتها في منتصف شهر أبريل خاصة مع تزايد انتشار الوباء بسرعة قياسية في الولايات المتحدة، وهو ما كان له بالغ الأثر على أسواق الولايات المتحدة حيث شهدت نهاية دراماتيكية بعد أطول موجة صعود في أسواق الأسهم، حيث تراجع مؤشر S&P 500 بنسبة ثلثا أو 37% لمؤشر داو جونز الصناعي (DJIA) من الذروة التي بلغتها في 20 فبراير إلى أقل مستوى في 23 مارس، في وقت وصل فيه مؤشر التذبذب إلى حوالي 85.5 وهو الأعلى منذ الأزمة المالية العالمية في العام 2008. أما بالنسبة لأداء شهر مارس فقد سجل مؤشر SP 500 انخفاضات بنسبة 12.5% مما انعكس انخفاضاً بنسبة 20.0% و23.2% على التوالي في الربع الأول. ومن ناحية أخرى، أشار التقرير إلى استمرار عائدات سندات الخزانة في الهبوط حيث وصلت إلى مستويات قياسية حيث وصل

مجلس إدارة «الغرفة» يزكي محمد الصقر لمنصب الرئيس



محمد الصقر

2005 و2009، وكان الصقر نائباً في مجلس الأمة بين عامي 1999 و2009 وشغل خلال تلك الفترة رئاسة لجنة الشؤون الخارجية بالمجلس كما كان عضواً بمجلس 2012. وتولي الرئيس الجديد للفترة رئاسة تحرير جريدة (القبس) بين عامي 1983 و1999 وحصل على عدة جوائز تقديرية لدوره الصحفي أخيراً جائزة شخصية العام الإعلامية لجائزة دبي للصحافة العربية عام 2019.

الاستجد (كوفيد 19) مما جعل عدد المرشحين مساوياً للذين كان مطلوباً انتخابهم في 25 مارس الماضي لشغل نصف مقاعد مجلس الإدارة، ويشغل الصقر إلى جانب سجله الحافل في مجال الاقتصاد والتجارة والصناعة عدة مناصب محلياً وإقليمياً وعالمياً إذ تولى رئاسة مجلس العلاقات العربية والدولية منذ أغسطس 2009 فضلاً عن رئاسته البرلمان العربي بين عامي

زكي مجلس إدارة غرفة تجارة وصناعة الكويت في أول ولاية للمجلس بتشكيلته الجديدة محمد جاسم الصقر لرئاسة الغرفة. جاء ذلك في أعقاب اجتماع الهيئة العامة للغرفة الذي عقد بتاريخ 31 مارس الماضي ونُكرت فيه أن لجنة الإشراف على الانتخابات مرشحة لـ 12 مرشحاً إثر اعتذار 4 عن عدم استكمال ترشيحهم على وقع إجراءات تطويق فيروس كورونا

نقطة لمبلغ مستوى 3903 نقطة بنسبة هبوط بلغت 0ر59 في المئة من خلال كمية أسهم بلغت 40ر8 مليون سهم تمت عبر 1238 صفقة بقيمة نقدية 1ر7 مليون دينار (نحو 5ر7 مليون دولار). وكانت الشركات الأكثر ارتفاعاً هي (الخليجي) و(وطنية د ق) و(دانة) و(شريا) أما شركات (بنك وربة) و(اهلي متحد) و(المستثمرون) و(خليج ب) فكانت الأكثر تداولاً في حين كانت شركات (سكب ك) و(بيت الطاقة) و(التعمير) و(صليوخ) الأكثر انخفاضاً. وشهدت الجلسة أربعة إفصاحات من شركات بنك وربة وبنك الكويت الدولي والإثمار و(جي اف اتش) تتعلق بانكشافات على شركة (إن إم إس للرعاية الصحية في دولة الإمارات العربية المتحدة،



مؤشرات البورصة الكويتية

في غضون ذلك انخفض مؤشر (ريسي 50) 23ر25

بلغت 26ر4 مليون دينار (نحو 89ر7 مليون دولار).

بلغت 75ر4 مليون سهم تمت عبر 7370 صفقة بقيمة نقدية

أغلقت بورصة الكويت تعاملاتها أمس الاثنين على ارتفاع مؤشر السوق العام 4ر3 نقطة لمبلغ مستوى 4717ر17 نقطة بنسبة صعود بلغت 0ر09 في المئة. وتم تداول كمية أسهم بلغت 121ر6 مليون سهم تمت عبر 8872 صفقة بقيمة نقدية بلغت 28ر5 مليون دينار (نحو 96ر9 مليون دولار). وانخفض مؤشر السوق الرئيسي 17ر77 نقطة لمبلغ مستوى 4011ر9 نقطة بنسبة هبوط بلغت 0ر44 في المئة من خلال كمية أسهم بلغت 46ر19 مليون سهم تمت عبر 1502 صفقة بقيمة نقدية بلغت 2ر05 مليون دينار (نحو 6ر9 مليون دولار). كما ارتفع مؤشر السوق الأول 15ر3 نقطة لمبلغ مستوى 5075ر8 نقطة بنسبة صعود بلغت 0ر3 في المئة من خلال كمية أسهم

«الصناعات الوطنية» تعتمد قرار عمومية «الطوب العازل»

على «الصناعات الوطنية» لصين الانتهاء من بيع «الطوب العازل» أو تصفيته أو اندماجها. كانت أرباح «الصناعات الوطنية» السنوية ارتفعت الماضي، لتصل إلى 4.29 مليون دينار مع توزيعات نقدية بنسبة 10 بالمائة بقيمة 3.5 مليون دينار.

العازل» في منطقتي جدة والرياض، علماً بأن الشركة تابعة للمجموعة بنسبة 50 بالمائة. وأشارت الشركة إلى أن القرار جاء كذلك بعد قرار عمومية «الطوب العازل» ببيع أو تصفية أو اندماج الشركة. وأوضحت أنه لا يمكن تحديد الأثر المالي حالياً

قررت شركة الصناعات الوطنية، المدرجة ببورصة الكويت، بالموافقة على بيع الشركة السعودية للطوب العازل أو تصفيته أو اندماجها. وقالت «الصناعات الوطنية» في بيان للبورصة أمس الاثنين، إن القرار جاء بعد أن توقف الإنتاج في مصانع «الطوب

بتوزيع 200 بالمائة أرباحاً نقدية عن العام الماضي، وأسهم مجانية (متحة) بنسبة 10 بالمائة من رأس المال. وسجلت «هيومن سوفت» أرباحاً سنوية للعام الماضي بقيمة 35.87 مليون دينار، مقابل أرباح 2018 والبالغة 31.49 مليون دينار، بارتفاع 13.9 بالمائة.

المالي. كان مساهمو الشركة غرروا في أواخر الشهر الماضي، رفض توصية مجلس الإدارة بتوزيع أرباح نقدية أو متحة عن عام 2019 بسبب التطورات الأخيرة حتى تتمكن الشركة من مواجهة أزمة «كورونا». وكان مجلس إدارة الشركة أوصى

ولدها جائحة فيروس كورونا والأثار التي رتبها الإجراءات الحكومية في مكافحة الوباء. وأوضحت «هيومن سوفت» أن التنازل عن مكافأة أعضاء مجلس الإدارة سيترتب عليه إعادة مبلغ المكافأة بقيمة 200 ألف دينار لحساب الشركة ومن ثم التأثير في مركزها

أعلنت شركة هيومن سوفت القابضة عن تنازل أعضاء مجلس إدارة الشركة عن المكافأة السنوية التي أقرت للعام الماضي، والبالغ قيمتها 200 ألف دينار بواقع 40 ألفاً لكل عضو. وقالت الشركة في بيان للبورصة الكويتية أمس الاثنين، إن عملية التنازل جاءت في ظل الظروف الاستثنائية التي